تقرير فجوة التكيف لعام 2023، الرسائل الرئيسية

أشار تقرير فجوة التكيف لعام 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون: *''نقص التمويل. عدم الجاهزية الكافية – عدم كفاية الاستثمارات والتخطيط بشأن التكيف مع المناخ يعرض العالم للخطر''* إلى أن وتيرة التقدم في مجال التكيف مع المناخ تتباطأ على كافة الأصعدة في الوقت الذي ينبغي فيه أن تتسارع هذه الوتيرة لمواكبة آثار ومخاطر تغير المناخ المتزايدة.

- في عام 2023، سجلت درجات الحرارة أرقاما قياسية، في حين تسببت العواصف والفيضانات وموجات الحر وحرائق الغابات في إحداث دمار، وتشير هذه التأثيرات المتزايدة إلى الحاجة إلى زيادة الجهود بشكل عاجل لحماية الفئات السكانية الضعيفة، إلى جانب التخفيضات السريعة لانبعاثات غازات الدفيئة.
- ومع ذلك، فإن وتيرة التقدم في التكيف تتباطأ في جميع المجالات الثلاثة التي تم تقييمها: التمويل والتخطيط والتنفيذ.
- إن الإجراءات البطيئة وغير الكافية بشأن التخفيف من وطأة المناخ والتكيف معه تترجم بشكل متزايد إلى قيود التكيف، ربما تم الوصول إلى بعضها بالفعل.
- يؤدي هذا الفشل في التكيف بشكل كاف إلى تعميق أزمة المناخ وله آثار هائلة على الخسائر والأضرار، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا.

تشير التقديرات إلى أن تكاليف التكيف المحدثة بالنسبة للبلدان النامية تقع في في نطاق مركزي معقول يتراوح بين 215 إلى 387 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في هذا العقد.

- أجرى التقرير تحديثا رئيسيا ويقدر تكاليف التكيف حاليا بأنها أعلى مما جاء في الدراسات السابقة.
- تقدر تكاليف التكيف النموذجية في البلدان النامية بمبلغ 215 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا هذا العقد، ومن المتوقع أن ترتفع بشكل كبير بحلول عام 2050.
- يقدر تمويل التكيف اللازم لتنفيذ أولويات التكيف المحلية، استناداً إلى استقراء المساهمات المحددة التكلفة وخطط التكيف الوطنية لجميع البلدان النامية، بنحو 387 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً للفترة من 2021 إلى 2030.

تزايد احتياجات تمويل التكيف في البلدان النامية بمقدار يتراوح ما بين 10 إلى 18 أضعاف حجم تدفقات التمويل العام الدولي – أي أعلى بنسبة تزيد عن 50 في المائة من النطاق المقدر سابقا.

- انخفضت تدفقات تمويل التكيف العام المتعدد الأطراف والثنائي إلى البلدان النامية بنسبة 15 في المائة لتصل إلى حوالي 21 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2021.
- يأتي هذا الانخفاض على الرغم من التعهدات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في جلاسكو بمضاعفة دعم تمويل التكيف لعام 2019 إلى حوالي 40 بليون دولار سنويا بحلول عام 2025، ووالذي يشكل سابقة مثيرة للقلق.
- نتيجة لاحتياجات تمويل التكيف المتزايدة وتعثر التدفقات، تقدر الفجوة الحالية في تمويل التكيف الآن بما يتراوح بين 194 و366 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

يبدو أن وضع خطط التكيف وتنفيذها قد وصل إلى مرحلة مستقرة على الرغم من الحاجة المتزايدة إلى إجراءات التكيف.

- في حين أن خمسة من كل ستة بلدان لديها أداة وطنية واحدة على الأقل للتخطيط للتكيف، فإن التقدم نحو تحقيق التغطية العالمية الكاملة يتسم بالتباطؤ ويتطلب دعما أكبر.
- لدى أكثر من نصف الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صكين أو أكثر على المستوى الوطني. ومن ثم فإن إحراز التقدم يتم إلى حد كبير من حيث الكفاية والفعالية.
- إن عدد إجراءات التكيف المدعومة من خلال صناديق المناخ الدولية الأربعة أقل مما كان عليه في العام السابق، وربما يرجع ذلك إلى جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا. لقد شهد عدد الإجراءات المتخذة تراجعا خلال العقد الماضي.

تتزايد الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ نتيجة لبطء التخفيف من وطأة المناخ والتكيف معه.

- تشير دراسة حديثة إلى الاقتصادات الـ 55 الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ قد عانت وحدها من خسائر وأضرار تزيد على 500 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في العقدين الماضيين.
- سوف ترتفع هذه التكاليف بشكل حاد في العقود المقبلة، وخاصة في ظل غياب الإجراءات القوية الرامية إلى التخفيف من وطأة المناخ والتكيف معه، ولكن هناك حاجة إلى زيادة التمويل لدعم الحاجة الملحة إلى معالجة الخسائر والأضرار.
- سيكون صندوق الخسائر والأضرار الجديد أيضا أداة مهمة لتعبئة الموارد، ولكن لا تزال هناك مسائل بحاجة إلى حلول. وسيحتاج الصندوق إلى التحرك نحو آليات تمويل أكثر ابتكارا للوصول إلى الحجم اللازم للاستثمار.

إن الاستثمار في التكيف والتخفيف من وطأة تغير المناخ حاليا من شأنه أن يقلل من تكاليف التكيف مع المناخ في المستقبل.

- من الممكن أن يؤدي التكيف الطموح إلى تعزيز القدرة على الصمود- وهو أمر يشكل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والفئات المحرومة، بما في ذلك النساء.
- تشير الدراسات الدراسات إلى أن كل بليون دولار يتم استثماره في التكيف مع آثار الفيضانات الساحلية يؤدي إلى خفض الأضرار الاقتصادية بمقدار 14 بليون دولار.

- إن استثمار 16 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا في الزراعة من شأنه أن يقي حوالي 78 مليون شخص من التعرض للمجاعة أو الجوع المزمن بسبب التأثيرات المناخية.

يعد إيجاد طرق مبتكرة لتوفير التمويل اللازم لدعم المزيد من التكيف مع تغير المناخ بمثابة أمر ضروري ـ مع التركيز على التكيف الاستباقي والفعالية.

- لن يؤدي هدف مضاعفة تدفقات التمويل الدولي لعام 2019 إلى البلدان النامية بحلول عام 2025 ولا الهدف الكمي الجماعي الجديد المحتمل لعام 2030 إلى سد فجوة تمويل التكيف بشكل كبير من تلقاء نفسه وتحقيق هذه الفوائد.
- يحدد هذا التقرير سبع طرق لزيادة التمويل، بما في ذلك من خلال الإنفاق المحلي والتمويل الدولي وتمويل القطاع الخاص.
- تشمل السبل الإضافية التحويلات المالية، وزيادة التمويل وتخصيصه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنفيذ المادة 2–1 (ج) من اتفاق باريس بشأن جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، على النحو الذي اقترحته مبادرة بريدجتاون.

يجب أن يقدم مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين زخما جديدا بشأن التكيف والخسائر والأضرار.

- يشكل صندوق الخسائر والأضرار والمناقشات الجارية لتحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ خطوات مهمة صوب الاتجاه الصحيح.
- جنبا إلى جنب مع التقييم العالمي الأول، فإن إحراز تقدم كبير نحو هذه الأهداف في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف) يمكن أن يُثري الهدف العالمي بشأن التكيف ويوفر إطارا أكثر قوة لاحتياجات تمويل التكيف، دون إغفال تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف.
- يتعين على صناع السياسات والبنوك المتعددة الأطراف والمستثمرين والقطاع الخاص أن يجعلوا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف) بمثابة اللحظة التي يلتزم فيها العالم بشكل كامل بحماية البلدان المنخفضة الدخل والفئات المحرومة، مثل النساء والشعوب الأصلية، من التأثيرات المناخية الضارة.